مازال قرار ٨٧٥٠ يناقش على طاولة (المدى)

وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني:

اموال هربت وسرقت ..وايرادات العقارات تبتلع بطرق غير مشروعة

الحلقة الثانية

بغداد/ مفيد الصافي

بعد الحوارات واللقاءات التي اجريناها مع عدد من مسؤولي النقابات والاتحادات ومحاولة التعرف على ابعاد قرار ٨٧٥٠ الف القاضي بحل الاتحادات والنقابات ومسبباته ، حملنا أسئلتنا متوجهين الى رئيس اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم ، القرار رقم (٣) ووزير منظمات المجتمع المدني الوزير علاء الدين الصافي الذي القى الضوء على ظروف اصدار القرار واشكالات تطبيقه.

❖ برأيكم ماهم اسباب صدور قرار ٨٧٥٠؟

-في الجلسة الثانية لمجلس الحكم السابق والمنعقدة في تاريخ ٢٠٠٤/١/٧ اقر القرار رقم (٣) والذي يتكون من ثماني نقاط وهو يخص الجمعيات والاتحادات والنقابات عدا الخيرية منها، نتيجة للشكاوى الكثيرة التي وردت الى السيد رئيس الوزراء والى مجلس الوزراء والى الامانة العامة لمجلس الوزراء والى السادة المسؤولين والى وزارتنا ولي شخصياً عن الخروقات المالية الكثيرة وعن الممتلكات التي حولت بطريقة غير قانونية.

وعن اموال سرقة وهربت الى الخارج وعن اشخاص ما زالوا يستثمرون ايجارات العقارات لهذه الاتحادات والنقابات والكيانات ولدينا وثائق رسمية دقيقة وصحيحة تثبت هذه الخروقات التي ارتكبتها الكثير من هذه الكيانات لذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠٠٥/٨/٢ اعفاء اللجنة السابقة وتشكيل لجنة وزارية (سداسية) متكونة من ست وزارات هي العدل والمالية والامن الوطني والمجتمع المدني والداخلية والجمعية الوطنية وقد اضيف اليها فيما بعد وزارة حقوق الانسان والان في حوار لاضافة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بطلب من وزيرها، وتحددت مهمات اللجنة في نقطتين...

الفقرة الاولى: تداخلات حزبية

لقد اشتكى كثير من المواطنين الذين يعملون في الاتحادات والنقابات المهنية الى السيد رئيس الوزراء بأن رئيس اللجنة السابقة على الرغم من احالته على التقاعد وهذا يعني انه لا سلطة رسمية له الا انه كان يستقبل المواطنين حتى في مقر حزبه! وهذا كان يسبب احراجاً للمواطنين بسبب وجود تدخلات حزبية! لذلك قرر رئيس الوزراء نقل ملفات اللجنة الى الامانة العامة لمجلس الوزراء وايداعها الى لجنة شؤون الوزارات.

ثم الى اللجنة الوزارية المؤلفة من ست وزارات واضيفت اليها وزارتان.

الفقرة الثانية: قرارات اجتثاث البعث

تقوم اللجنة بالمراجعة الوزارية العليا ومراجعة قرارات اللجنة الوزارية للقرار رقم (٣) ونحن لم نراجع كل الملفات وانما راجعنا قسما منها والتي تلقينا شكاوى بشأنها وحقيقة قد وجدنا خروقات كثيرة في تطبيقات اللجنة السابقة.

اولا: كان للجان التحضيرية الحق في الترشيح للانتخابات وهذا يضر بنزاهة الانتخابات، لاننا رأينا ان أغلب من اشترك في اللجان التحضيرية للكيانات فاز في الانتخابات الادارية.

ثانيا: عدم الامتثال لقرارات هيئة اجتثاث البعث لذلك ترشح الكثير من ازلام النظام السابق لهذه الكيانات ولدينا نحو (١٤) عضواً في التعاون فيهم (١٠) اعضاء صادر بحقهم قرار اجتثاث البعث في نقابة المحامين هنالك ثلاثة اعضاء صدر بحقهم قرار اجتثاث البعث بما فيهم رئيس النقابة.

خروقات عديدة

في نقابة الصحفيين هنالك عضوان تنطبق عليهما قوانين الاجتثاث وفي الاتحاد العام لنقابة العمال لدينا الرئيس وعضو اخر، لذا تلاحظ ان اغلب هذه النقابات والكيانات كانت لديها خروقات في هذه المجالات.

كما ان هنالك تدخلات حدثت في بعض النقابات مثل نقابة الاطباء البيطريين، وذلك عندما فاز الشهيد زكي الساعدي، اذ اصبح رئيساً لها، فاوعز رئيس اللجنة السابقة الى مجلس القضاء بعدم ارسال قاضٍ الى النقابة لان منافس الدكتور زكي كان من نفس حزب رئيس اللجنة السابقة.

❖ما آلية عملكم لتطبيق القرار؟

-اعطتنا الفقرة الثانية سلطة مراجعة وتدقيق قرارات اللجنة ووضع اليد على اموال الاتحادات والنقابات ومنع التصرف بها.

لقد راجعنا القرارات السابقة والعمل على تدقيقها فوجدنا كثيراً من الخروقات، وقد درسنا قانون كل نقابة او اتحاد على حدة ووجدنا انها تتشكل وفق الامر التالي:

فقانون تشكيل نقابة المحامين على سبيل المثال جاء وفق الامر ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ وينص على:

(يحق لوزير العدل تشكيل اللجنة التحضيرية...) وهذا يرد على دعوى ادارات هذه النقابات في قولها إنها كيانات مجتمع مدني وان على الحكومة ان لاتتدخل في أعمالها، فهذا غير صحيح، ولقد رجعنا الى قانون كل نقابة او اتحاد واتصلنا بالوزراء المعنيين لغرض تشكيل اللجان التحضيرية لانتخابات كل نقابة او اتحاد.

ان وضع اليد على أموال الاتحادات ومنع التصرف بها ووضع دراسه بشأن استمرار عمل الاتحادات والنقابات من عدمها، يقصد به ليس العمل النقابي او الاتحادي وانما يقصد به استمرار عمل (هذه اللجان) من عدمها باعتبار ان الدستور الجديد اقر بفصل منظمات المجتمع المدني وهي منظمات غير حكومية وعن الاتحادات والنقابات المهنية وكل واحدة لها قانون تعمل على وفقه.

مهمات اللجنة السداسية

النقطة السادسة في قرار رقم (٣) تنص على الاتي:

(تتولى لجنة شؤون المجتمع المدني في مجلس الحكم الاشراف على تشكيل المجالس المؤقتة والاعداد لانتخابات جديدة بناءً على قانون انتخابات يسنه مجلس الحكم وبما ان مجلس الحكم قد انتهى فان الوريث الشرعي له هو مجلس الوزراء، لذا فان مجلس الوزراء قد اوكل المهمة الى اللجنة السداسية وهي تجتمع اكثر من خمس مرات في الاسبوع وتتألف من ثلاثة اعضاء من كل وزارة من الوزارات التي ذكرتها، اي نحو عشرين عضواً وهؤلاء يدرسون قانون كل نقابة او اتحاد من اجل اعداد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

ان جميع هذه الامور تحتاج الى وقت لتنفيذها.

لقد نشرنا في الصحف في تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٤ اعلانا لجميع هذه الكيانات لغرض مراجعة اللجنة الحالية ولكنها لم تفعل ذلك إلى ان طبقنا فقرة وضع اليد على الاموال والممتلكات لهذه الكيانات.

انتخابات نزيهة

❖كيف تعاملتم مه هذه الكيانات بعد صدور القرار؟

-لقد وصل القرار رقم (٣) الى جميع الكيانات والاتحادات وتشكلت على اثره هيئات تحضيرية وقسم اجرى انتخابات مثل نقابة المحامين ونقابة المهندسين ونحن نهيئ للانتخابات في هذه الاتحادات والنقابات حتى تطلق الاموال والممتلكات بعد ذلك وبعد وصول اشخاص شرعيين منتخبين فان للهيئات العامة الحرية اذا ارادت تغيير انظمتهم الداخلية او الابقاء عليها، ولادخل للدولة في ذلك.

اجتماعات متواصلة

قبل مدة التقينا مع ادارات الاتحادات والنقابات المؤسسة قبل سقوط النظام في اليوم التالي التقينا مع الاتحادات والنقابات التي تأسست بعد سقوط النظام المجموعتان كانتا تدعوان الى انتخابات نزيهة، المجموعة الاولى جاءت الى هنا بعد قيامها بتظاهرة طالبت فيها الغاء قرار رقم (٣) ولكنها بعد ان تأكدت من استحالة ذلك وفق القوانين لانه وفق قوانين تلك الجمعيات والاتحادات فان للدولة حق التدخل قالوا اننا مع الانتخابات ومع تشكيل لجان تحضيرية، ووافقوا على كثير من النقاط ولكنهم ارادوا ان يكون للجنة التحضيرية الحق في المشاركة في الانتخابات وهذا مثبت في اجتماع رسمي معهم وأما المجموعة الثانية فكانت مع الانتخابات النزيهة ومع تفعيل الامر الوزاري ٨٧٥٠ والذي يدقق ويراقب قرارات اللجنة السابقة، ولكنهم ارادوا عكس ماارادته المجموعة الاولى وهو ان اللجنة التحضيرية ليس لها الحق في ان ترشح اعضاءها الى الانتخابات وعدم التدخل في مجرياتها، ولهذا نرى انه لو شرع قانون انتخابي يحل هذه الاشكالية لكان هو حل لكثير من الامور.

فساد اداري ومالي

❖هل لديكم ادلة ووثائق على حصول فساد اداري ومالي لدى الاتحادات والنقابات التي شملها قرار التجميد؟

-لدينا مستندات ارسلناها الى مكتب رئيس الوزراء والى الجمعية الوطنية تبين الخروقات المالية التي ارتكبتها العديد من المجالس الادارية ومسؤولي الاتحادات والنقابات.

هنالك العديد من الكيانات والجمعيات والاتحادات وعمالها في كل مكان في العراق، وكذلك النوادي الرياضية ومراكز الشباب التابعة لها، وهذه المواقع لاتزال تجبي ايجاراتها وتذهب الى جيوب بعض اعضاء الادارات في الجمعيات والاتحادات.

ويمكن ان تسأل مؤجري تلك العقارات.

فمثلاً اللجنة الاولمبية هي من الكيانات المنحلة وفق البند رقم (٢) ولكنها فجأة تشكلت من جديد وبحوزتها اليوم المليارات وربما هي كمنظمة تشكلت وفق القوانين الدولية ولكنها تعمل بالتجارة وبعض الموظفين فيها يحتلون خمسة مناصب!

اما نقابة الصحفيين فان كل صحفي جاء بعد سقوط النظام حرم من المشاركة في الانتخابات وشارك فيها ازلام النظام السابق وفاز فيها ثلاثة منهم صدر بحقهم قرار اجتثاث البعث.

اللجنة السداسية تعمل على تطبيق القرار واعداد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة

وزير الدولة مع المحرر

محمود فرج رئيس لجنة اصلاح واعادة بناء الحركة التعاونية:

المفسدون في الحركة التعاونية هم المهيمنون والاقرب الى مصادر القرار!

بغداد/ المدى

❖القرار رقم (٣) جمد ارصدة النقابات والاتحادات بسبب وصول العديد من الشكاوى حول التلاعبات المالية وغيرها الى مجلس الوزراء والى اللجان المشكلة ماردكم؟

-الحقيقة ان الموضوع ليس فقط عن الشكاوى او عن تجميد ارصدة، الموضوع اكبر من هذا، القرار رقم (٣) صدر من اجل اعادة النظر في الاتحادات و النقابات، نعم نعترف انه خلال العهد المباد كان هنالك فساد كبير ونقص في كثير من الامور التي يجب مراجعتها والتوقف عندها وكان التوقف عند هذه الامور امر ضروري حتى تعيد العمل في هذه القطاعات الواسعة.

الا ان حل هذه الكيانات ليس حلا. فانا اعتقد مع اقراري بضرورة المراجعة، مراجعة ماضي الاشخاص وماضي الناس المهيمنين.

❖الحركة التعاونية متوقفه منذ فترة طويلة، فماذا جنى العراق من ذلك؟

اذا اتخذت اجراءً فمن المفروض ان تكمله هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ليس كل الامور تحل بالايقاف او التجميد، فالحركة التعاونية ليست دائرة حكومية، بل هي علاقات اقتصادية واجتماعية مشروعة بين المواطنين وصدرت قوانين الاتحاد التعاوني منذ سنة ١٩٤٤ بعد النضال الجماهيري الذي تمخض عن هذا المكسب.

❖الاتحاد العام للتعاون يملك ارصدة ضخمة من ايجارات وعقارات ولدى اللجنة المشكلة وثائق تبين وجود تلاعب وفساد مالي، ماذا تقولون عن ذلك؟

-عندما يسمع احدهم بالارصدة والاملاك فان لعابه يسيل لها ان هذه الارصدة والاملاك الخاصة بالاتحاد التعاوني تكونت بمرور الزمن وليست هبة من احد.

فتكونت الاملاك من اشتراكات وامكانيات اعضائها والارصدة من المشروعات التي نفذتها، ولكن انت عندما تتهم كيانا بالفساد المفروض ان تحدد الفساد والمفسدين، وهم حقيقة موجودون في الحركة التعاونية التي انتشر في جسدها الفساد ولكن مضى على القرار سنتان منذ صدوره من مجلس الحكم فما الذي حدث لاهل الفساد والمفسدين؟ لم يحدث شيء بل بالعكس اهل الفساد والمتهمون به، سواء منذ العهد المباد والعهد الحاضر هم المهيمنون وهم الاقرب الى مصادر القرار اذا لم يحدث شيء حقيقي في هذا الاتجاه فنحن مع اللجنة ومع وزارة المجتمع المدني نضع يدنا بأيديهم من اجل مساعدتهم لكي ندلهم على اهل الفساد.

وهم موجودون فعلا لكن ليس بهذه الضخامة التي تتصورها ولكن هل الحركة التعاونية كلها فساد في فساد؟

هذا غير صحيح نعم الحركة التعاونية فيها اناس مفسدون ولكن فيها اشخاص يخدمون الحركة التعاونية بشكل جيد ايضاً.

يوميا يأتي الى بناية الاتحاد اشخاص يطمعون بما تمتلكه الحركة التعاونية وكل واحد منهم يلبس لبوس حزب ما ولكن التعاونيين الحقيقيين مهملون.

على اللجنة ان تفتش عن العناصر السليمة وان تبرزها، الحقيقة نحن من الفئات التي تعتبر نفسها جيدة، فحركتنا الاصلاحية بدأنا بها بعد سقوط النظام، لكننا محاربون اكثر من اهل الفساد الذين استطاعوا ان يشتروا بعض المسؤولين بملايينهم التي يملكونها.

❖هنالك اتهام اخر من قبل اللجنة الى اعضاء الكيانات على اساس انهم من ازلام النظام السابق؟

-بالتأكيد هنالك ازلام للنظام السابق في بعض الكيانات، وانا لا انفي هذه الاشياء لان النقابات والاتحادات كانت الواجهات السياسية للنظام السابق.

ولكن المؤلم ان هؤلاء الاشخاص هم المهيمنون اكثر من غيرهم وربما علاقاتهم اقوى مع رجال الحكومة ونحن عندما شكلنا الحركة التعاونية الاصلاحية كان هدفنا التخلص من هؤلاء ومن كل مظاهر الفساد.

والمفروض على اعضاء اللجنة ان يستفيدوا من امكانياتنا، فنحن يمكن ان ندلهم على المفسدين، ونطالب ان يخضع الاشخاص الى التدقيق في نزاهاتهم.

ولكن من الصعب علينا ان نصل الى المسؤولين والى مواقع الحكومة حتى نتحدث معهم بكل هذه الامور، ويوميا يأتي الى بناية الاتحاد اشخاص يطمعون بما تمتلكه الحركة التعاونية وكل واحد منهم يلبس لبوس حزب ما ولكن التعاونيين الحقيقيين مهملون.

ان اشخاصاً يريدون ان يشكلوا لجانا تحضيرية من اهل الفساد حتى يؤثروا في عمليه الانتخابات ولكن الشيء الذي يسر اننا عقدنا اجتماعاً مع السيد وزير المجتمع المدني وناقشنا الصيغة المعينة التي من المفترض ان تنفذ بعد الانتخابات والانتخابات تمت انا لا اتهم الوزير او الحكومة ولكني احذر من اهل الفساد الذين يمكن ان يقتربوا من اطراف مواقع القرار ويغيروا كل شيء لمصلحتهم.

❖ولكن القرار جاء حلا لاشكالية وجود نقابات عديدة لكيان واحد؟

-نعم هذا صحيح في كل النقابات والاتحادات خرجت كيانات صغيرة تتبع هذا الاتجاه او ذاك، وتدعي بانها هي النقابة الشرعية اما في الحركة التعاونية فهي الوحيدة التي مازالت موحدة لم يخرج احد ليقول بانه شكل نقابة او اتحاداً جديداً نعم هنالك صراع على مقاليد ادارتها، وهو صراع ديمقراطي يمكن ان يحسم بالانتخابات وهذا أمر طبيعي لذلك فان الحركة التعاونية مازالت قوية وموحدة ولكنها مجمدة ان الذي نرجوه من الدولة ان يطلقوا سراحها، واذا كان لديهم اي اجراء فنحن سنتعاون معهم.

ان الاتحاد التعاوني مرتبط بحياة اكثر من ١٢ مليون انسان، في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولكن نشاطاتها مجمدة الان المفروض من اللجنة الجديدة والتي مضى عليها الان اكثر من ستة اشهر، ان تتخذ اجراءات اخرى غير التجميد، لانه ليس هو الحل المناسب لكل المشكلات والذي ارجوه بما تبقى للجنة من وقت ان تلتقي بالتعاونيين الحقيقيين، ونحن معهم في كل اجراء، ونحن نتألم لان الحركة التعاونية متوقفه منذ وقت طويل او حتى في العهد المباد لم يوقفوها صحيح انها كانت مرتعا لازلامه وواجهة لهم ولكنهم لم يوقفوها ولم يمنعوها، لذا نرجو من اللجنة ان تتجه الى تصحيح الجوانب السلبية في الحركة التعاونية.

الاتحاد العام للتعاون

الوارد السري
العدد٣٨ التاريخ٢٠٠٥/٧/٢١
الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث
المتابعة والتنفيذ
قسم المجتمع المدني
العدد:٥٠٨٩٥
التاريخ:٢٠٠٥/٨/٢٠

الى/ الاتحاد العام للتعاون
الموضوع/ اجتثاث البعث

تحية طيبة..

بالنظر لشمول السيد (جاسم محمد ابراهيم الخفاجي) رئيس االاتحاد العام للتعاون باجراءات الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث واستناداً الى القرار رقم (٣) في ٢٠٠٣/٩/١٤ الصادر من الهيئة ولكونه من ازلام النظام السابق فلا يحق له تسنم المناصب الادارية في اي اتحاد او نقابة او جمعية اخرى.

راجين اتخاذ ما يلزم واعلامنا.. مع التقدير

رئيس الهيئة الوطنية
العليا لاجتثاث البعث